

Distr.: General
4 December 2006
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بانتظام على التطورات المستجدة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويغطي التقرير التطورات المستجدة منذ تقريره المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/821).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - لقد قوبل قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) بردود فعل متفاوتة من الأطراف الإيفوارية، في حين رحبت المنطقة دون الإقليمية به باعتباره خطوة كبرى نحو الأمام. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الرئيس لوران غباغبو خطاباً إلى الشعب رحب فيه بالقرار، غير أنه أضاف أن أحكامه "التي تتنافى وأحكام دستور" كوت ديفوار لن يتم تنفيذها. وأعلن الرئيس لاحقاً أنه بصدد إجراء سلسلة من المشاورات مع شرائح مختلفة من المجتمع الإيفواري، بما في ذلك القادة الدينيين والتقليديين ومنظمات الشباب والنساء وأوساط الأعمال التجارية، من أجل وضع "إطار بديل" لحل الأزمة الإيفوارية. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس عن رأي مفاده أن جميع خطط السلام التي وضعها المجتمع الدولي منذ بدء الصراع قد باءت بالفشل، وأن الشعب الإيفواري تقع عليه بالتالي مسؤولية إيجاد "حل خاص به". واعتُبر هذا المسار على العموم بمثابة محاولة للتوصل من تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).

٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الجنرال فيليب مانغو، بلاغاً إذاعياً أكد فيه للرئيس غباغبو دعم قوات الدفاع



والأمن. ورحب الفريق الأول مانغو أيضا بمبادرة الرئيس بإجراء مشاورات مع مختلف شرائح السكان ودعا القوات الجديدة إلى العودة إلى مائدة المفاوضات. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أنصار الرئيس غباغبو، المنضويين تحت لواء الفريق الجامع، مجلس المقاومة الوطنية من أجل الديمقراطية، بإصدار بيان يعرضون فيه آراءهم بشأن حل الأزمة. ودعا البيان إلى أن يقوم الرئيس بتعيين رئيس وزراء جديد؛ وفصل عملية تحديد هوية السكان عن عملية إعداد القوائم الانتخابية؛ وإلغاء منطقة الثقة؛ وانسحاب قوة ليكورن الفرنسية.

٤ - وأصدرت القوات الجديدة من جانبها بيانا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ رحبت فيه بالقرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، واعتبرت فيه أنه عاجل شواغلها الرئيسية. ورحب أيضا ائتلاف أحزاب المعارضة، اتحاد الهوفيتيون من أجل الديمقراطية والسلام، بالقرار ودعا أنصاره إلى مقاطعة المشاورات التي يبادر بها الرئيس غباغبو.

٥ - وأعرب رئيس الوزراء شارل كونان باني في خطاب موجه للشعب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن تصميمه تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، وقال إنه لا حاجة إلى وضع إطار آخر لحل الأزمة الإيفوارية. وأعلن أيضا أنه يعتزم التركيز على المهام المسندة إليه التي لم تنفذ بعد، ولا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتحديد هوية السكان؛ وتفكيك المليشيات؛ وإعادة هيكلة الجيش؛ وإعادة بسط إدارة الدولة؛ والأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي هذا الصدد، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيتخذ كافة التدابير اللازمة لاستئناف برنامج نزع السلاح في أقرب وقت ممكن ولوضع هيكل جديد للحوار العسكري فيما بين القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار.

٦ - وأثنت أحزاب المعارضة والقوات الجديدة على التصميم الذي أبداه رئيس الوزراء في بيانه المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وتعهدت بتقديم دعمها التام له في تنفيذ مهمة السلام المنوطة به. وأعربت عدة مجموعات من المجتمع المدني عن شعور مماثل، وحثت رئيس الوزراء على أن يبادر بسرعة إلى تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).

٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثت رسالتين إلى دينيس ساسو - نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ومامادو تانجدا، رئيس جمهورية النيجر، الرئيسان الحاليان للاتحاد الأفريقي وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التوالي، وطلبت إليهما التدخل بصفتهم الشخصية من أجل ضمان قبول القرار من قبل كافة الأطراف وتفادي تجدد الوضع الذي يلوح في الأفق. وشددت أيضا على أنه من اللازم على القادة السياسيين الإيفواريين الشروع على الفور في حوار يرمي إلى التوصل إلى توافق للآراء بشأن اعتماد أسلوب مرن لتنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).

٨ - وباشر ممثلي الخاص، بيير شوري، إلى جانب الممثل السامي لشؤون الانتخابات، جيرار ستودمان، والممثل الخاص لوسيط الاتحاد الأفريقي، الفريق الأول جان - ماري موكوكو، مشاورات مكثفة مع الأطراف الإفوارية الرئيسية ووسائل الإعلام المحلية قصد إقناعها بضرورة تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) بنية حسنة وبالكامل. والتقوا أيضا برئيس الوزراء في ياموسوكرو في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الخطوات التالية. وأكد رئيس الوزراء من جديد تصميمه على تنفيذ القرار، غير أنه أكد أن ذلك يستدعي توفر الإرادة السياسية اللازمة من كافة الأطراف. وطلب رئيس الوزراء أيضا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى غيرها من الشركاء الدوليين مساعدة الحكومة في وضع خطة لتنفيذ العملية الانتقالية الجديدة. وعقد الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني اجتماعا مغلقا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بتيسير من الممثل الخاص للمنظمة الدولية للفرانكفونية، لانسانا كوياتي، لمناقشة سبل المضي قدما في تحريك العملية الانتقالية الجديدة.

٩ - ووفقا للفقرة ٢١ من القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، اجتمع فريق الوساطة اليومية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة الممثل الخاص لوسيط الاتحاد الأفريقي، وبمشاركة ممثلي الخاص والممثل السامي لشؤون الانتخابات والممثلين الخاصين للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي وممثل للمنظمة الدولية للفرانكفونية. وقد عقد فريق الوساطة حتى الآن أربعة اجتماعات منذ اتخاذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وجرت خلال هذه الاجتماعات مناقشة أفضل السبل الكفيلة بمساعدة رئيس الوزراء في وضع خريطة للطريق للفترة الانتقالية الجديدة. ولهذا الغرض، قرر فريق الوساطة وضع مشروع جدول جديد للتنفيذ سيعرض على رئيس الوزراء وعلى الاجتماع الوزاري المقبل للفريق العامل الدولي المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، المقرر عقده في ١ كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - ورغم الجهود الرامية إلى تشجيع القادة الإفواريين على الشروع في حوار بناء والعمل سوية على استئناف تنفيذ عمليتي تحديد هوية السكان ونزع السلاح وإعادة بسط سلطة الدولة في شتى أنحاء البلد، بدا أن الأجواء السياسية تتدهور من جراء تعمق الخلافات فيما بين الرئيس ورئيس الوزراء. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اللجنة الوطنية للتحقيق في فضيحة النفايات السامة تقريرها الختامي الذي أكدت فيه ضرورة مساءلة وزير النقل والمدير العام لميناء آبيدجان والمدير العام للجمارك وحاكم محافظة آبيدجان بشأن إلقاء نفايات سامة مصدرها سفينة أجنبية في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكان رئيس الوزراء قد سبق له أن أوقف هؤلاء المسؤولين عن أداء مهامهم في ٦ و ١٤ أيلول/سبتمبر.

١١ - غير أن الرئيس غباغبو أصدر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر مراسيم رئاسية تقصر مدة وقف هؤلاء المسؤولين عن أداء مهامهم على ثلاثة أشهر حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مكتب رئيس الوزراء بياناً بواسطة التلفزيون الوطني جاء فيه أن رئيس الوزراء لم يُستشر بشأن إصدار تلك المراسيم، وأنه كان يتعين مناقشة الموضوع في إطار الحكومة، وأن قرارات الرئيس تتنافى ومبادئ الحكم الرشيد والشفافية والعدل، وأن من شأنها أن تشكل عقبة كبرى أمام محاربة الإفلات من العقاب. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس غباغبو أيضاً بفصل المدير العام وكافة أفراد مجلس الصحافة الحكومية *Fraternité Matin*، على إثر نشر الصحيفة لمقال يعرب عن رأي مفاده أن القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

١٢ - وفي الساعات الأولى من يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحمت عناصر من قوات الدفاع والأمن مبنى إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار المملوكة للدولة، ومنعت إعادة بث بيان رئيس الوزراء. وفي اليوم نفسه، أصدر الرئيس غباغبو كخطوة تصادفية هامة مرسوماً يقضي بنقل المدير العام لإذاعة وتلفزيون كوت ديفوار وأفراد مجلس إدارتها وتدهور الوضع ونظمت تظاهرات في عدة مدن للاحتجاج على قرارات الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، منع الحرس الجمهوري في ١ كانون الأول/ديسمبر وحدة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومسؤولة عن أمن رئيس الوزراء من الوصول إلى مقره.

١٣ - واجتمع الفريق العامل الدولي في أبيدجان في ١ كانون الأول/ديسمبر. ولاحظ الفريق مع بالغ القلق حالات التأخير في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). كما أدان حالات الفصل عن العمل في إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار، مشيراً إلى أنها تتنافى واتفاق بريتوريا حيث أنها تقوض حياد ونزاهة وسائط الإعلام، فضلاً عن حرية التعبير. واعتبر أنه لا بد من إعادة المسؤولية إلى مناصبهم.

١٤ - كما حدد الفريق العامل الجداول الزمنية الرئيسية لاستئناف عمليتي نزع السلاح وتحديد هوية السكان، والأعمال التحضيرية للانتخابات، فضلاً عن بدء إصلاح القطاع الأمني. وأدان كذلك العراقيل التي تعيق حرية تنقل القوات المحايدة، لا سيما رفض الحرس الجمهوري السماح للوحدة التابعة لعملية الأمم المتحدة والمسؤولة عن أمن رئيس الوزراء من الدخول إلى مقره. ورداً على البلاغ الصادر عن الفريق العامل في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قال الرئيس غباغبو إن البلاغ عزز تصميمه على إيجاد حل بديل للأزمة الإيفوارية. وأضاف قائلاً إنه سيطلع مجلس الأمن على "الموقف الخطير" الذي يتخذه الفريق العامل.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٥ - ظل الوضع الأمني هادئاً نسبياً في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). غير أن اشتباكات عنيفة لا صلة لها بردود الفعل على القرار وقعت في يوبوغون، قرب أبيدجان، في ١ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حينما رد أهالي المنطقة على التحرشات الإجرامية للمليشيا تجمع الوطنيين من أجل السلام والدعم الذي تلقاه هذه المليشيا من قوات الدفاع والأمن. ولقي خمسة أفراد على الأقل مصرعهم خلال الاشتباكات، من بينهم عنصران من المليشيا اللذين أحرقهما سكان يوبوغون وهما حيان. وهدأ الوضع بعد أن نقلت قوات الدفاع والأمن عناصر المليشيا البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ فرد إلى ثكنة للدرك في منطقة أخرى من أبيدجان.

١٦ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعة من الشباب المنتسبين إلى اتحاد الهوفيتيون من أجل الديمقراطية والسلام في ياموسوكرو بسد الطريق أمام قافلة لأنصار الحزب الرئاسي كانت متوجهة إلى أبيدجان للمشاركة في المشاورات التي يجريها الرئيس غباغبو. واندلعت اشتباكات وأصيب شخصان بجراح. واستخدمت قوات الدفاع والأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر من الوطنيين الشباب، قبل أيام قليلة من صدور تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في فضيحة النفائات السامة، بمنع دخول ميناء أبيدجان المستقل مطالبين بأن يعود المدير العام للميناء الذي أوقفه رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر عن أداء مهامه. وقامت قوات الدفاع والأمن بتفريق المجموعة.

١٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت مليشيات تتظاهر في بلدة دويكويه الموجودة غرب البلد من أجل المطالبة بأن يدفع البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القسط الأول من استحقاقات نزع السلاح الخاصة بهم (بدل شبكة الأمان)، بحجز مركبة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتمت تسوية الحادث بعد تدخل عملية الأمم المتحدة والسلطات المحلية. وأفيد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض عن عرقلة حرية تنقل القوات المحايدة من قبل مليشيات في غرب البلد. وفي نفس الوقت، أفيد عن زيادة كبيرة في معدل الجريمة في شمال البلد، ولا سيما في بواكيه وكورهوغو، فيما ازدادت التوترات العرقية في منطقة الثقة وفي جنوب غرب البلد، مما أدى على الخصوص إلى مقتل خمسة أشخاص حول قرية بلودي خلال اشتباكات جرت فيما بين مواطني بوركينا بيه وأفراد من طائفة الجيري، مما حدا بعملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن إلى زيادة أنشطة الدوريات في تلك المناطق.

رابعاً - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

نشر القوة وأنشطتها

١٨ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨٠٤٢ فرداً عسكرياً يشكلون ١١ كتيبة (٥ كتائب في القطاع الغربي، و ٤ كتائب في القطاع الشرقي وكتيبتان في أبيدجان)، ووحدة طيران واحدة وثلاث سرايا هندسية وسرية للنقل تقدم الدعم للكتائب. وبغية الحد إلى أدنى درجة من خطر تصاعد التوترات السياسية السائدة في البلد، وخصوصاً في أبيدجان، تشارك القوة بشكل نشط في عمليات موسعة، بالتعاون الوثيق مع قوة ليكورن الفرنسية. وتقوم القوة بدوريات يبلغ متوسطها ١٢٠ دورية في اليوم في مسرح العمليات بأكمله، إلى جانب عمليات واسعة النطاق في أبيدجان وفي الجزء الغربي من البلد، بهدف السيطرة على المناطق الخاضعة لمسؤوليتها ورصد الوضع الأمني. واضطلعت القوة أيضاً ببرنامج تدريب يهدف إلى تعزيز القدرة على السيطرة على أعمال الشغب، بالتنسيق الوثيق مع وحدات الشرطة المشكلة التابعة لعملية الأمم المتحدة. ويواصل قائد كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن عقد اجتماعات شهرية مع رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، الجنرال مانغو. وفي الوقت نفسه، تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تسير دوريات بصورة متزامنة على مناطق الحدود بغية منع تحركات الأسلحة والمقاتلين العابرة للحدود بشكل غير مشروع.

١٩ - وقد تكفل تعزيز التعاون بين قوة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية في مسرح العمليات بأكمله، ولا سيما في أبيدجان، بإجراء تمارين عديدة لقوة للرد السريع بالاشتراك مع قوة ليكورن، وكانت التمارين تتكرر بعد كل تناوب للوحدات. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار الاجتماعات الشهرية الثلاثية التي يشارك فيها ممثلو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن وقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، وافق رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، من حيث المبدأ، على استئناف تسير دوريات مشتركة في أبيدجان.

٢٠ - وأثناء الفترة الانتقالية الجديدة، سيكون من الأمور الأساسية تعديل الوضع العام للعنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلى وجه الخصوص، ستقوم القوة تدريجياً بتقليص وجودها في منطقة الثقة، حسب الاقتضاء، والتحول عن التركيز على فصل الجماعات المسلحة وزيادة تواجدها وتنقلها في جميع أنحاء البلد، بهدف تعزيز دورها في توفير الأمن للمحاكم المتنقلة من أجل استئناف عملها لمواقع التجميع والتسريح ونزع

السلاح، ولتوفير الأمن للعملية الانتخابية، مع تقديم المساعدة التقنية لإعادة هيكلة القوات المسلحة، وتعزيز حماية المدنيين وتيسير حرية التنقل، خصوصا بين الشمال والجنوب. ولبلوغ هذه الغاية، وللأسباب المذكورة في تقرير الثامن المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2)، فإنني أحث مرة أخرى مجلس الأمن على أن يأذن بنشر الكتائب الثلاث المتبقية من بين الكتائب الأربع الموصى بتوفيرها في ذلك التقرير. وإضافة إلى ذلك، سوف يتطلب الأمر من الفريق الفرعي المعني بالأمن، الذي يوفر الأمن للأطراف الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي وأعضاء الحكومة، أن يوفر الأمن لأعضاء اللجنة الانتخابية وللممثل السامي لشؤون الانتخابات. لذا، فمن الأمور الحتمية تعزيز هذه الوحدة بتوفير ٢٥٠ رجلا إضافيا من رجال الدرك.

نشر أفراد الشرطة

٢١ - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١ ٠٠٤ أفراد، بمن فيهم ٣٧٩ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٦٢٥ فردا من خمس وحدات للشرطة المشكلة مقابل قوام شرطة مأذون به يضم ١ ٢٠٠ فرد. ويرجع النقص إلى التأخير في نشر واحدة من وحدات الشرطة المشكلة التي ينتظر أن تصل إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وينتشر ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة في جميع أرجاء البلد في ٢٢ موقعا للأفرقة، في شمال منطقة الثقة وجنوبها، وداخل نطاق المنطقة. وتنتشر وحدتان من قوات الشرطة المشكلة في أبيدجان، وواحدة في بواكيه وواحدة في دالوا وواحدة في ياموسوكرو في حين ستنتشر الخامسة في غيغلو.

٢٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، توسع تدريجيا نطاق الدوريات المشتركة بين شرطة الأمم المتحدة وقوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) في كوت ديفوار، التي استؤنفت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ليشمل كامل المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، جنوب منطقة الثقة. وتعزز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المستقبل القريب تسيير دوريات مماثلة في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة بالمشاركة مع أفراد شرطة مساعدين دربتهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأثناء الفترة المقبلة، ستواصل شرطة الأمم المتحدة أيضا التفاعل مع قوات الأمن الداخلي لكوت ديفوار المشاركة في تدريب الشرطة في مختلف مدارس وأكاديميات الشرطة والدرك وسوف تشارك في إعادة هيكلة قطاع الأمن.

٢٣ - ونظرا للاستئناف المتوقع لجلسات المحاكم المتنقلة، ستواصل الشرطة التابعة للأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى شعبة الانتخابات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك المشاركة في أفرقة المراقبين التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والمنتشرة

في مواقع المحاكم المتنقلة. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة أيضا توفير الأمن في مواقع المحاكم المتنقلة في المناطق الرئيسية الخمس لانتشارها في أيدجان ودالوا وغيلغو وياموسوكرو وبواكيه. كما ستواصل وحدات الشرطة المشكلة توفير تعزيزات أمنية فيما يتعلق بأفراد ومباني عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإجراء تدريبات وتمارين في مجال إدارة السيطرة على أعمال الشغب بالاشتراك مع الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، وبالتعاون الوثيق مع عناصر من وحدة الدرك المتنقلة التابعة لقوة ليكوران.

خامسا - الخطوات اللازمة لاستئناف العمليات الرئيسية في إطار خريطة الطريقة

٢٤ - وفر قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) إطارا سليما لاستئناف العمليات الرئيسية التي توقفت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ومن بينها عملية نزع السلاح، وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها، وجلسات المحاكم المتنقلة، وإعادة بسط سلطة الدولة والأعمال التحضيرية الفنية اللازمة للانتخابات. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن تركز الأطراف، بطريقة عملية على حل المسائل المعلقة من أجل تيسير استئناف العمليات الرئيسية دون مزيد من الإبطاء.

الاستئناف المتزامن لعمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح

٢٥ - ينبغي أن يستند في استئناف عمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح إلى الخبرة المستفادة أثناء المشروع التجريبي الذي شرع فيه رئيس الوزراء باني في أيار/مايو ٢٠٠٦ وما تلاه من عمليات متزامنة أولية بالنسبة للمحاكم المتنقلة وعملية التجميع الأولي في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأظهرت هذه التجربة جدوى النهج المستحدث خلال هذه المرحلة الهامة. فمن أجل استئناف عمل المحاكم المتنقلة، يجب، بشكل عاجل حل الخلافات العالقة بشأن الإجراءات اللازمة لإصدار شهادات الجنسية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشكل الأساس لحل هذه المسألة المرسوم الذي أصدره الرئيس غباغبو في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي كان يقضي بزيادة عدد الهيئات المختصة بإصدار شهادات الجنسية ليصبح ١٤٧ هيئة. ومن الخطوات المشجعة أيضا الرامية إلى استئناف عملية تحديد الهوية، توجيه الدعوة النهائية إلى تقديم عطاءات تتعلق بالمتعهد الذي سيكون مسؤولا عن تنفيذ الجوانب الفنية لعملية تحديد الهوية (جمع البيانات وفرزها وإصدار بطاقات تحديد الهوية وبطاقات الناحين).

٢٦ - ومع ذلك، من الضروري اتخاذ خطوات أخرى. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تواجه نظرا لوجود ٢٣ محكمة فقط عاملة حاليا المهمة المثبطة للعزم المتمثلة في تنظيم عمل المحاكم الجديدة. فحدوث حالات تأخير لأسباب تقنية فرض بالفعل المزيد من الضغوط على الجداول الزمنية الضيقة المهلة. ومن المؤسف، على سبيل المثال، أن اختيار

الجهة التي ستقوم بالعملية المذكورة أعلاه لم يتم بعد. وسيكون من الضروري أيضا توفير التمويل الكافي والموارد اللوجستية المطلوبة لضمان استمرار سير عمل المحاكم المتنقلة وغيرها من جوانب عملية تحديد الهوية، بمجرد استئناف العمليات. وفي هذا الصدد، يمكن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تساهم في الاضطلاع بعملية تحديد الهوية بنجاح بتوفير دعم لوجستي محدود، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة حاليا، ولا سيما فيما يتعلق بعمل المحاكم المتنقلة.

٢٧ - وبغية ضمان إجراء عملية تحديد الهوية بطريقة شفافة وموثوقة ومنسقة ومتسقة مع المعايير الدولية، ينبغي أن يشكل دون تأخير الفريق العامل المعني بتحديد هوية السكان وتسجيل الناحيين، المنصوص عليه في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، وإخضاعه لسلطة رئيس الوزراء. ومما سيكون غاية في الأهمية لضمان شفافية عملية تحديد الهوية مشاركة ممثلين عن جميع الأطراف الإيفورية، إلى جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات في هذا الفريق العامل الهام.

٢٨ - وينبغي الحفاظ على مبدأ إجراء عمليتي نزع السلاح وتحديد الهوية على نحو متزامن، وهو المبدأ الذي وافقت عليه الأطراف الإيفورية. وبغية الإسراع في عملية نزع السلاح، وفي ضوء التطمينات التي قدمتها القوات المعنية بأن التجميع الأولي لقواتها قد اكتمل في تموز/يوليه ٢٠٠٦، اقترح أن استئناف عملية نزع السلاح في مرحلة التجميع. وفي هذا الصدد، تتم إجراءات التحقق من هوية المقاتلين وفرزهم وتصنيف البيانات الخاصة بهم وتسجيل أسلحتهم في قوائم أثناء مرحلة التجميع في إطار البرنامج. ويهدف هذا الاقتراح إلى تجنب الصعوبات اللوجستية التي عرقلت بدرجة كبيرة تنفيذ مرحلة التجميع الأولية في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وسوف تتم عمليات التجميع في ١٧ موقعا للتجميع، من بينها ٩ في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة، و ٨ في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة. وقد خطط البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لالتهاء من الإصلاح المادي للمرافق في مواقع التجميع قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، فإن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يواجه عجزا يقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار يتعلق بشراء المعدات اللازمة لهذه المواقع.

٢٩ - وكشفت المراحل التجريبية الأولية لعملية نزع السلاح التي أجريت في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس، عن وجود معوقات في القدرات والموارد في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكن معالجتها بتعزيز دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج. ولهذا، فإنني أوصي بأن يؤذن لعملية الأمم المتحدة في كوت

ديفوار بتقديم المساعدة المباشرة إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تحديد وتجهيز مواقع التجميع. وستكفل هذه المساعدة استئناف البرنامج في حينه وبالتالي الحفاظ على المبدأ الحساس من الناحية السياسية الخاص بعملية نزع سلاح المقاتلين وتحديد هوية السكان على نحو متزامن. وسترتب على البعثة آثار مالية من جراء التعزيز المقترح لدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. إضافة إلى ذلك، وكما أوضحت في تقرير المرحلي التاسع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/532)، يواصل البنك الدولي احتباس مبلغ ٨٠ مليون دولار وعد بالتبرع به للإسهام في تغطية تكلفة إعادة إدماج المقاتلين الذين تم تسريحهم، وذلك بسبب المتأخرات التي لم تسدها الحكومة. وقد ظلت هذه المسألة معلقة لبعض الوقت ومن غير المحتمل أن يتم حلها في المستقبل المنظور. ولهذا، فإنني أناشد الدول الأعضاء أن تسهم كلا على حدة بالأموال المطلوبة لسد العجز الذي يمكن أن يعرض للخطر التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن أي تأخير في تنفيذ عمليتي نزع السلاح وتحديد الهوية يمكن أن يؤثر سلباً على الجدول الزمني للانتخابات.

٣٠ - وبغية تيسير استئناف عملية نزع السلاح في وقتها، لا بد وأن يتلقى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوائم بأسماء المقاتلين وبالأسلحة من القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار قبل استئناف برنامج نزع السلاح. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يحدد رئيس الوزراء باي موعداً نهائياً لتقديم هذه المعلومات الهامة للغاية تتبناه مرحلة تحقق سريعة تجريها الأطراف مع القوات المحايدة. وينبغي أيضاً أن يبدأ العمل بشأن فرص إعادة الإدماج التي يتعين توفيرها للمقاتلين السابقين بدون تأخير، بغية ضمان ألا تحدث ثغرة بين برنامجي نزع السلاح وإعادة الإدماج. وفي هذا الخصوص، ينبغي للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يتابع خطته الرامية إلى إنشاء شبكة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، مما من شأنه أن يعزز استدامة عملية إعادة الإدماج.

تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها

٣١ - كما جاء في تقرير المرحلي العاشر بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/821)، أوقف البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها في أوائل آب/أغسطس نتيجة لتدني نسبة الأسلحة إلى المقاتلين وارتفاع عدد الأسلحة غير الصالحة للاستعمال التي سلمها ٩٨١ فرداً من أفراد الميليشيات التي نزع سلاحها. إضافة إلى هذا، يطالب قادة الميليشيات في الغرب بالسماح

لما عدده ٣٠٠٠ فرد إضافي بالالتحاق ببرنامج نزع السلاح، وسيحق لأولئك بمقتضاه تسلم مبلغ ٩٠٠ دولار بمثابة بدل شبكة الأمان. بيد أن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رفض هذا المطلب، مشددا على وجوب أن يسلم أفراد الميليشيات المؤهلين البالغ عددهم ٢٠٠٠ شخص عددا مقبولا من الأسلحة، يتوافق مع نسبة الأسلحة إلى المقاتلين المعمول بها. وحالما تحسم هذه المسائل المعلقة وإذا ظل عدد حالات أفراد الميليشيات المؤهلين التي لم يبت فيها عند ١٠٠٠ حالة، استنادا إلى الإطار المتفق عليه سابقا، فلن يستغرق الأمر سوى أسبوعين لنزع سلاح الميليشيات في الغرب. ومن شأن إنشاء موقعين إضافيين لترع السلاح في توليلو وبلوليكن، على النحو الذي اقترحته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أن يساعد في تسريع هذه العملية.

٣٢ - وبغية تيسير الاستئناف المبكر للعملية، ينبغي أن يصدر البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتشاور مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعلى وجه السرعة، معايير وإجراءات واضحة من أجل نزع سلاح الميليشيات المسلحة المتبقية. إضافة إلى هذا، يتطلب الأمر من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يوضح وأن يتحقق بعد ذلك من مركز الميليشيات في أبيدجان، وخصوصا التجمع الوطني من أجل السلام الذي لا تزال بنيته الخاصة بالقيادة والسيطرة سليمة دون مساس، رغم الادعاءات بأن قوات الدفاع والأمن قامت بتفكيك الميليشيات في عام ٢٠٠٥. وينبغي إجراء توعية فعلية بشأن المعايير المتعلقة بتفكيك الميليشيات لجميع الجماعات المعنية، وينبغي التفكير في اتخاذ تدابير مناسبة، تشارك فيها بصفة خاصة قوات الدفاع والأمن، لمنع ظهور جماعات الميليشيات من جديد. كما أن الإنشاء المبكر للوحدة العسكرية المعترزم أن توفر الدعم المباشر لمكتب رئيس الوزراء من أجل هذا الغرض سيساهم أيضا في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن

٣٣ - على النحو المتوخى في القرار ١٧٢١١ (٢٠٠٦)، ينبغي أن يوضع برنامج نزع السلاح في الإطار الأوسع لإعادة هيكلة القوات المسلحة. وما زال يتعين على رئيس الوزراء أن يعلن عن إنشاء الفريق العامل المنصوص عليه في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) لإعداد الخطة المتعلقة بإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن. ومن المتوقع أن تعالج الخطة المتوخاة مسائل مثل دور وقوام القوات المسلحة عموما ونشرها في جميع أنحاء البلد، والمعايير المتعلقة بعمليات التعيين والانتداب، والتطوير الوظيفي ومستحقات الجنود وأسرههم، فضلا عن إدماج عناصر من القوات الجديدة. وينبغي لبرنامج إعادة الهيكلة أن يشمل أيضا عناصر أخرى من قوات

الدفاع والأمن (الدرك ومرفق الشرطة ودائرة الاستخبارات) وينبغي، في الوقت نفسه، أن يجري بطريقة شاملة وشفافة استعراض الإطار التشريعي والتنفيذي الذي ينظم القطاع الأمني. ومن المتوقع أن تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية إلى برنامج إعادة الهيكلة. وإنني أحث الدول الأعضاء المهيأة للقيام بذلك على أن تقدم للحكومة المساعدة في تطوير وتنفيذ خططها في هذا المجال الهام.

إعادة بسط إدارة الدولة

٣٤ - أشارت اللجنة الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة (اللجنة الإرشادية الوطنية لإعادة انتشار الإدارة) إلى أن ما لا يقل عن نصف أفراد الخدمة المدنية المشردين بسبب الأزمة والبالغ عددهم ٤٣٧ ٢٤ فردا أعيد نشرهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. إذ أعيد نشر ٣ ٩٦٢ فردا من أفراد الخدمة المدنية في الغرب و ٨ ٤٢٤ فردا من أفراد الخدمة المدنية في المناطق الوسطى والشرقية والشمالية من البلد. وواجهت عملية إعادة نشر العدد المتبقي من أفراد الخدمة المدنية البالغ ١٢ ٠٩١ فردا عوائق إلى حد ما بسبب العجز في التمويل البالغ ٣٠ مليون دولار واللازم سده لإصلاح الهياكل الأساسية ودفع البدلات إلى موظفي الخدمة المدنية المعنيين. إضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تضع القوات الجديدة أية شروط مسبقة لعودة أفراد الخدمة المدنية إلى الشمال وينبغي أن تكفل سلامتهم. وفي هذا الخصوص، من المتوقع أن تقدم اللجنة الوطنية لإعادة انتشار الإدارة خطة منقحة لإعادة النشر. وأثناء المشاورات الأولية، قدم وزير الإدارة الإقليمية ميزانية مؤقتة بمبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم إعادة نشر أفراد الخدمة المدنية إلى الشمال.

٣٥ - ولكي تكون إعادة بسط إدارة الدولة مستدامة، ينبغي أن تشمل أيضا نقل أعضاء الهيئة القضائية إلى منطقة الثقة وإلى الشمال. وتعزز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار زيادة تواجد موظفي الشؤون المدنية وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد لدعم هذه العملية.

الاستعدادات الفنية للانتخابات

٣٦ - أبلغ رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات عن اعتزامه إنشاء جميع الهياكل المحلية البالغ عددها ٤٣٠ هيكلا التابعة للجنة (٢٤ على الصعيد الإقليمي و ٤٨ على صعيد الإدارات و ٣٥٨ على الصعيد المحلي) في أقرب وقت مستطاع، بغض النظر عما إذا كانت جميع الأطراف المؤهلة ستكون في وضع يسمح لها بتعيين ممثليها لدى هذه الهيئات على النحو المتوخى حاليا. وقد أنشأ رئيس اللجنة أيضا ١٠ لجان فرعية تقنية في إطار اللجنة الانتخابية المركزية لشؤون

الانتخابات لتبدأ في إجراء التخطيط المفصل للانتخابات، بدعم من ١٠ خبراء من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣٧ - ومن المنتظر أيضا خلال إطار زمني قصير أن يحدد رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة مواعيد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات تقديم المساعدة إلى نظرائهما الإيفواريين في الجهود المبذولة لتبسيط العمليات المؤدية إلى الانتخابات، وخصوصا فيما يتعلق بعدد الموظفين في اللجان المحلية المقرر أن تنشئها اللجنة الانتخابية المستقلة في جميع أنحاء البلد. وسوف تقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات الدعم أيضا لجهود الحكومة الرامية إلى جمع الأموال لضمان توافر الموارد الكافية من أجل الأعمال التحضيرية للانتخابات في كوت ديفوار. وتقدر ميزانية الانتخابات بمبلغ ٩٥ مليون دولار.

٣٨ - ونظرا لعدم كفاية الموارد التي تلقاها مكتب الممثل السامي لشؤون الانتخابات من الجهات المانحة، أشرت في تقرير المرحلي العاشر بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/821)، إلى أنني أعزم أن أطلب موافقة الجمعية العامة على تمويل مكتبه من الاشتراكات المقررة. ويسري أن أذكر أنه تم الوقوف على مصدر بديل للتمويل، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وصنع السلام. بيد أنه سوف يلزم تقديم دعم متواصل إلى أنشطة الممثل السامي من الجهات المانحة عن طريق تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق الاستئماني.

سادسا - الحالة الإنسانية

٣٩ - ما زالت الحالة الإنسانية تعتبر مصدرا يثير القلق. ولا تزال الحالة الصحية آخذة في التدهور، مع ورود تقارير عن تفشي مرض الكوليرا والحمى الصفراء إلى جانب وجود حالات نقص مستمر في المياه والمرافق الصحية في الجزء الشمالي من البلد. إضافة إلى هذا، تضمن تعداد للسكان أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة أن ٧١٠ ٠٠٠ مشردين داخليا يعيشون في خمس مناطق داخل المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، وبذلك تبلغ الأعداد الشاملة للمشردين داخليا في البلد حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص.

٤٠ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم مساعدات منسقة دعما للجهود التي تبذلها الحكومة لتخفيف حدة الآثار الإنسانية والصحية لإلقاء النفايات السامة من سفينة أجنبية في أبيدجان في

نهاية شهر آب/أغسطس. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ورد في التقارير أن ١٠ أشخاص لقوا حتفهم ونقل ٦٤ شخصا إلى المستشفيات والتمس ١٠٤ ٠٠٠ مريض استشارات صحية. وعقب نشر فريق تابع للأمم المتحدة يعنى بالمساعدة والتنسيق في حالات الكوارث، استجابة لطلب تقدمت به الحكومة التماسا للمساعدة الدولية، أوفد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى الميدان بعثة مشتركة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لاستبانة الدعم اللازم للحكومة من أجل وضع خطة طارئة بشأن النفايات السامة وخطة عمل.

٤١ - وعقدت في أيدجان يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل بشأن حماية المدنيين، وشارك فيها ٨٠ ممثلا لحكومة كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتقييم التحديات الرئيسية المتعلقة بالوقاية وللاتفاق على الإجراءات المتعين اتخاذها. واتفق المشاركون على الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات متماسكة وتكميلية للوقاية، مع مراعاة البعد الإقليمي للتحديات التي تمثلها الوقاية، مثل الأسلحة الصغيرة، واتخاذ إجراءات فورية في المجالات ذات الأولوية، مثل استتباب الأمن في الغرب، وخصوصا في منطقة الثقة، والأخذ بنظم العدالة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب، وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الفئات الضعيفة.

٤٢ - ومنذ ذلك الوقت، أقدمت شبكة الوقاية المؤلفة من كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية على إنشاء أفرقة عاملة لمعالجة ما يلي: (أ) حماية اللاجئين، والمشردين داخليا والأسر المضيفة؛ (ب) حماية الأطفال والوقاية من العنف القائم على نوع الجنس؛ (ج) الحماية البدنية للمدنيين، وموظفي الشؤون الإنسانية وسبل الحصول على المساعدة الإنسانية؛ (د) العدالة وسيادة القانون؛ (هـ) نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح الهياكل الأساسية. وإنني أشجع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن وكيانات الأمم المتحدة ومجتمع العاملين في المجال الإنساني على المشاركة في وضع خطة تنفيذية شاملة من أجل حماية المدنيين.

سابعاً - الجوانب المالية

٤٣ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٧/٦٠ بء مبلغا إجماليا ٤٢٠,٢ مليون دولار من أجل الإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإني أطلب مبلغا إضافيا قدره ٥٢,٧ مليون دولار

في الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ استجابة للزيادة البالغة ١ ٥٠٠ فرد في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للعملية على النحو المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦). ومن المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن اقتراحي خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين. ستوفر الموارد الإجمالية المعتمدة للبعثة الدعم ١١٥ ٨ من الأفراد العسكريين و ٤٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٧٥٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، وذلك وفقا لما أذن به مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٦٨٢ (٢٠٠٦).

٤٤ - وإذا قرر المجلس الموافقة على توصيات الواردة في الفقرات ٢١ و ٣٥ و ٥٤ إلى جانب زيادة قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٨، فسوف أطلب من الجمعية العامة تخصيص موارد إضافية للعملية.

٤٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٨٦,٦ مليون دولار، وفي نفس التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ٢ ٠٨٠,٢ مليون دولار. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات وأفراد شرطة مشكلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٧,٩ مليون دولار. وسددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ثامنا - الملاحظات

٤٦ - بالرغم من أنه تعذر على الأطراف الإيفوارية للمرة الثانية الوفاء بالموعد النهائي لإجراء الانتخابات، فإن النجاح في الشروع في المراحل الأولية من البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد هوية السكان وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال وفرت أساسا عمليا لإحراز تقدم ذي شأن. وإن التجربة المتصلة بسير عمل المحاكم المتنقلة، بما في ذلك توافق الآراء بشأن مبدأ الاضطلاع بعملية تحديد هوية السكان ونزع السلاح في وقت واحد، فضلا عن الدروس المستفادة من مرحلة التجميع الأولية وتفكيك الميليشيات في الغرب وعودة الموظفين المدنيين إلى الشمال وإعادة توحيد نظام الامتحانات المدرسية قد دلت جميعها على جدوى خريطة الطريق التي اعتمدها رئيس الوزراء.

٤٧ - وتوفر قرارات مجلس الأمن الأخيرة إطاراً سليماً للبناء على هذه المكاسب التي لا تزال أولوية وإن كانت تعتبر قيمة، وذلك بغية تحقيق عملية سلام ناجحة في الأشهر الـ ١٢ المقبلة. ويوفر القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) الأدوات والضمانات اللازمة بحيث يصبح من الممكن معالجة المسائل الفنية التي أعاقحت حتى الآن إحراز أي تقدم. ومن الواضح أن معظم هذه العقبات وما نشأ عنها من سلسلة طرق مسدودة سجلت خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية كانت مفتعلة. وإني مقتنع بأنه بإمكان كبار القادة السياسيين الإيفواريين أن يسموا على المصالح الفئوية والشخصية الضيقة وأن يتوصلوا إلى الحلول التوفيقية اللازمة لإخراج البلد من الأزمة. وقد أثبتوا ذلك بالفعل خلال الاجتماعين المعقودين في يامو سوكرو في ٢٨ شباط/فبراير و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبالتالي، إني أناشد الرئيس غباغبو وهنري كونان بيديهم وألسان أوتارا وغيوم سورو استجماع الإرادة السياسية اللازمة واغتنام الفرصة التي يتيحها التمديد الأخير للمرحلة الانتقالية والتعاون مع رئيس الوزراء باني للبناء على الخطوات الإيجابية الأولية التي اتخذوها في مجال نزع السلاح وتحديد الهوية وإعادة بسط سلطة الدولة.

٤٨ - ويجب أن يكمل الإطار الذي يوفره قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) الجهود المبذولة من جانب أصحاب المصلحة الإيفواريين والدوليين على حد سواء من أجل تهيئة بيئة أمنية وسياسية يمكن أن تنمو فيها الثقة فيما بين كبار القادة السياسيين الإيفواريين. ويمكن للحوار المتواصل أن يؤدي دوراً هاماً في بناء الثقة فيما بين القادة. وإني أحث الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني على توفير القيادة اللازمة في هذا الصدد وتجنب التصادم والحفاظ على علاقة عمل بناءة. كما ينبغي للوسطاء الدوليين، وبصورة خاصة القادة الإقليميون وغيرهم المساعدة في بناء الثقة بين الأطراف الإيفوارية. وكما أقر مجلس الأمن، يجب أن يُعاد إلى صميم عمليات السلام المجتمع المدني الإيفواري الذي لا يزال مهمشاً. وفي الوقت نفسه، إذا أراد المجتمع المدني القيام بدور يعول عليه، يتعين عليه أن يتجنب بدوره جداول الأعمال السياسية إيلاء الأولوية للمصلحة الوطنية.

٤٩ - وينبغي للقيادة السياسيين الإيفواريين والمجتمع المدني أن ينظروا معاً إلى الحكم السياسي في كوت ديفوار بصورة واقعية وصادقة من أجل معالجة العوامل التي تكمن وراء الاتجاه نحو الحفاظ على الأمر الواقع. ويجب أن يعملوا معاً على تنمية ثقافة تبتع على التوفيق والتسامح السياسيين ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب والتصدي لوسائل الإعلام التي تبث الكراهية وتخلّص الوطن من ظاهرة كره الأجانب وإيلاء الاهتمام للتراعات المحلية الحبيثة المتصلة بالأراضي والأعراق في الغرب والإسهام، كما دعا إليه المجتمع المدني، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إقامة آليات لكفالة مصداقية وشفافية عملية تحديد هوية السكان التي تتسم بأهمية حاسمة. في المقام الأول، إن

إخراج كوت ديفوار من حالة الصراع يتطلب من جميع أصحاب المصلحة الأيفواريين التسليم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية خلال المرحلة الانتقالية والفترة التي تليها مباشرة، بما في ذلك إمكانية اتخاذ ترتيبات لتقاسم السلطة، والموافقة على ذلك.

٥٠ - وفي غضون ذلك، تتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً في استئناف تنفيذ المهام الرئيسية المتعلقة. وقد أضاعت للأسف الأطراف الإيفوارية بالفعل وقتاً قيماً. علاوة على ذلك، تواصل بعض الأطراف الاضطلاع بأعمال قد تزيد من استقطاب الخطاب السياسي وتجعل التوترات الراهنة تتفاقم وتؤدي إلى انتشار العنف. ونظراً إلى أن التمديد الحالي للمرحلة الانتقالية لمدة ١٢ شهراً هو نهائي، فإن الحالة لا تتحمل المزيد من التأخير. وبالتالي، أناشد جميع الأطراف الإيفوارية التعاون مع رئيس الوزراء تعاوناً تاماً في مجال تنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية الجديدة.

٥١ - وثمة ضرورة هامة لتحقيق ذلك نظراً إلى الطريق السياسي المسدود حالياً، مما قد يؤدي بسهولة إلى تدهور الوضع مع إمكانية التحول إلى مواجهة طويلة الأجل قد تسيء جداً إلى استئناف العمليات الرئيسية. إلا أنه يسعدني أن ألاحظ أن بعض الاستعدادات الفنية لعمليتي نزع السلاح وتحديد هوية السكان قد استمرت بالرغم من الطريق المسدود. ويقوم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتجديد مواقع التجميع الأولية، واستحدث رئيس الوزراء أوامر بشأن الجلسات في المحاكم المتنقلة وإنشاء الأفرقة العاملة التي دعا إلى إقامتها القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). ويتعين الآن على أصحاب المصلحة الإيفواريين إجراء حوار وينبغي أن تركز المشاورات فيما بينهم على استئناف عملية نزع السلاح والجلسات في المحاكم المتنقلة وتفكيك الميليشيات وإعادة نشر سلطة الدولة في الإطار المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦). وثمة مجال واسع لتوفير ما يلزم من مرونة وتوفير فيما يتعلق بشواغل كل طرف. وبالتالي ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الإيفواريين تجنب أي مسارات عمل تخرج عن الأطر القائمة والتي تم اختبارها بالفعل، والتخلي عن المكاسب التي تحققت بالفعل وجعل الانقسامات والتوترات تتفاقم والتسبب باندلاع أعمال قتال من جديد.

٥٢ - وينبغي للمجتمع الدولي، من جهته، أن يعمل يداً واحدة لدعم عملية السلام. ويجب أن يوفر الحوافز المناسبة للأطراف وأن يكون في الوقت نفسه مستعداً للوقوف في وجه الأفراد والأطراف الذين يعيقون عن قصد عملية السلام، فضلاً عن عمليات القوات المحايدة، والجهات التي ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين. في هذا الصدد، إن أملي وطيد في أن القضاة الإقليميين سيواصلون تعاونهم التام مع الأطراف الإيفوارية، بما في ذلك من خلال

إقناعها بضرورة الوفاء بحسن نية بجميع التزاماتها بموجب مختلف اتفاقات السلام، فضلا عن مقررات وقرارات الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن.

٥٣ - ولا يمكن أن يُكتب لعملية السلام النجاح ما لم تتوفر لها الموارد الكافية. وبالتالي أناشد الدول الأعضاء المساهمة بسخاء بالأموال اللازمة لدعم عملية السلام بغية كفالة تنفيذ مستمر للعمليات الرئيسية حالما تستأنف. وتقدر تكاليف العمليات الرئيسية بمبلغ قدره ٢٤ مليون دولار بالنسبة لعمل المحاكم المتنقلة، و ٢٥ مليون دولار لإعادة بسط إدارة الدولة، و ٧٦ مليون دولار للانتخابات، و ١٥٠ مليون دولار للبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ٢,٥ مليون دولار لتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها. بالإضافة إلى ذلك، لم تحدد بعد تكاليف عملية تحديد هوية السكان وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن.

٥٤ - وفي ضوء ما تقدم وواضعا في اعتباري أنه من المتوقع أن تنتهي الفترة الانتقالية الحالية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أوصي بأن يأذن مجلس الأمن بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لسنة إضافية، وذلك حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، وبغية تمكين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من توفير الدعم بفعالية للمهام الرئيسية في العملية الانتقالية، أحث المجلس على الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرات من ٢١ إلى ٣٤ من هذا التقرير والمتصلة بمساهمة الأمم المتحدة دعما للعمليات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، ألتزم دعم المجلس لتوسيع نطاق وجود عناصر الشؤون المدنية والشؤون السياسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجزأين الشمالي والغربي من البلد من أجل دعم عملية إعادة بسط إدارة الدولة، الأمر الذي من المتوقع منه تعزيز الزخم خلال الفترة الانتقالية النهائية. كما يخطط عنصر شؤون الإعلام التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاضطلاع بحملة توعية قوية بالتعاون الوثيق مع النظراء ذوي الصلة (الحكومة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وما إلى ذلك) وبالتنسيق مع مكتب الممثل السامي لشؤون الانتخابات في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها لمكافحة وسائل الإعلام التي تبث الكراهية ولتوعية السكان بشأن العمليات الرئيسية، بما في ذلك الانتخابات. وتحقيقا لذلك، ستوسع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نطاق تغطية إذاعتها من أجل أن يكون الاستماع إليها في متناول أكبر عدد ممكن من الشعب الإيفواري، لا سيما أولئك المقيمين في مناطق نائية مثل أبواسو وأودينيه وبونا وكور هوغو.

٥٥ - إن الاضطلاع بعملية تحديد هوية السكان الحساسة من الناحية السياسية، فضلا عن الأعمال التحضيرية للانتخابات، سيتطلب من القوات المحايدة توفير الأمن بصورة فعالة. لهذا

السبب ونظرا إلى ضرورة تعديل الوضع العام للعنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتعزيز دوره بالنسبة لتيسير حرية التنقل وحماية المدنيين، أناشد من جديد مجلس الأمن الموافقة على إبقاء الكتائب الثلاث المتبقية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك من أصل الكتائب الأربع التي أوصيت بتوفيرها في تقرير المرحلي السابع (S/2006/2). وفي هذا الصدد، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، لعل المجلس ينظر في إمكانية الاستفادة من تعديل قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبصورة خاصة الرحيل المتوقع لكتيبة واحدة في نهاية عام ٢٠٠٦، وذلك من أجل تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٥٦ - ومن المتوقع أن يتسع نطاق أنشطة مكتب الممثل السامي لشؤون الانتخابات حيث أنه من المتوقع أن تؤدي هذه الفترة الانتقالية النهائية إلى إجراء الانتخابات التي طال انتظارها. وبالرغم من أنه جرى تحديد آلية تمويل بديلة، الأمر الذي ينبغي أن يحقق الكثير بالنسبة لمعالجة بعض الصعوبات الواردة في رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن والمؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/820)، فإن تمويل مكتبه من التبرعات لا يزال يشكل تحديات هامة. وبالتالي، أناشد مرة أخرى المانحين المحتملين أن يقوموا على وجه السرعة بتوفير الموارد اللازمة لدعم العمل الحساس الذي يضطلع به الممثل السامي.

٥٧ - وفي الختام، أود أن أثنى على ممثلي الخاص، بيير شوري، والممثل السامي لشؤون الانتخابات، جيرار ستودمان، فضلا عن الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لما اضطلعوا به من جهود متواصلة دعما لإحلال سلام دائم في كوت ديفوار. بالمثل، أود أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري وللمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة الثنائية والبلدان التي تسهم بقوات وبأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساهمتها التي لا تقدر بثمن في عملية إحلال السلام.

